

الخميس والسبت يتنافسان على الإجازة الأسبوعية

برزت في الأونة الأخيرة مشكلة تعارض العطلة الأسبوعية (يومي الخميس والجمعة) في المملكة العربية السعودية مع مثيلاتها في عدد من دول العالم الأمر الذي يعرقل الكثير من الأعمال، ويتسبب في انعدام التواصل مع الأجهزة المعنية في الدول الأخرى على مدى أربعة أيام كل أسبوع!! الضرر الذي لاحق العديد من الصفقات التجارية والمالية وأيضاً الاتصالات الحكومية والأهلية، دعا إلى طرح فكرة تعديل العطلة الأسبوعية بحيث تواكب مثيلاتها في الدول الأخرى. «مجلة الشورى» من جهتها طرحت هذه القضية للنقاش واستطلاع الآراء للتعرف على جوانبها الإيجابية والسلبية والمقترحات حولها.

جدوى تغيير موعد العطلة الأسبوعية:

وعن مدى جدوى تغيير موعد العطلة الأسبوعية قال الدكتور فهاد الحمد عضو مجلس الشورى: العالم الآن قرية كونية مترابطة المصالح في جميع المجالات فلم يعد بإمكان أحد - مهما بلغت قوته وعلا شأنه - أن يعيش منعزلاً عن الآخرين الذين يشاركون العيش في هذه القرية، ويكفي للتدليل على جدوى تغيير موعد العطة الأسبوعية الإشارة إلى انعدام التواصل لمدة أربعة أيام من الأسبوع بين مؤسسات وشركات وأفراد المملكة ومثيلاتها في معظم دول العالم، إن إعادة النظر في تحديد يومي العطلة الأسبوعية ستكون له آثار إيجابية في جميع المجالات الاقتصادية والمالية والعلمية وغيرها.

أما الأستاذ علي الشدي فيرى: إن نظام العطلة الأسبوعية الحالي لا ينسجم مع النظام المعمول به في معظم دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول التي لها تعامل تجاري واقتصادي مع المملكة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي طبقت نظام العطلة الجديد (الجمعة والسبت)، وتغيير هذا النظام يجعله أكثر انسجاماً مع مصالح المملكة الاقتصادية.

إضرار بإذن الله، وهي تتمشى مع سميات أيام الأسبوع العربية فأول أيام الأسبوع الأحد رقم واحد، والثاني الاثنين، والثالث الثلاثاء، والرابع الأربعاء، والخامس الخميس، والجمعة، الجامعة عيد الأسبوع موعد صلاتها وخطبتها في اجتماع المسلمين في المسجد الجامع.

كما أن يوم الجمعة هو الأول في الإجازة الأسبوعية فذلك يعني أن المسلم يصلي الجمعة في أول إجازته الأسبوعية ويبقى لديه بقية يوم الجمعة ومساؤها ويوم كامل هو السبت للنوم والراحة والمتعة والمناسبات، إن التغيير يحقق غرضاً دينياً ودنياً في نفس الوقت فمن يحيون الرحلات ولا يودون فوات صلاة الجمعة مع الجماعة سيتحقق لهم ذلك حيث تبدأ المحلات بعد صلاة الجمعة وكامل يوم السبت والمتوقع ترحيب كل الاتجاهات بذلك.

وعن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغيير موعد العطلة الأسبوعية:

يقول الأستاذ علي الشدي: ترتبط المملكة ارتباطاً وثيقاً ببقية دول العالم، فهي جزء لا يتجزأ من اقتصاد العالم، ولا شك أن عامل الوقت يشكل عنصراً

في حين خالفه الأستاذ عبدالرحمن الجريسي رئيس الغرفة التجارية بالرياض إذ يرى أنه: إذا كنا نبحث عن أفضل الطول للتواصل مع العالم فالأفضل هو أن نكتفي بعطلة الأسبوع بيوم واحد هو يوم الجمعة.

أما الدكتور خالد الديرعان يقول: بما أنها لا تتعارض مع أي من الشعائر الدينية فإنني أرى مشكلة في مواكبة دول العالم وهذا يقتضي أن يتم النظر بالعمل يوم الجمعة بحيث يكون الدوام حتى الساعة ١١ صباحاً فقط. وهكذا نستطيع التوفيق بين متطلبات هذه الشعيرة وبين متطلبات العمل ومواكبة دول العالم. بكلمة أخرى يمكننا التوفيق دون إخلال بأي شيء.

وقال الشيخ عبدالعزيز الدخيل: أرى أنه مناسب جداً حتى يتم تضييق الفجوة بيننا وبقية دول العالم. في حين رأى الشيخ عبدالرحمن العلي أن ذلك مناسب جداً.

وقال الدكتور محمد البواردي: تغيير موعد العطلة الأسبوعية من الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت له فوائد عدة منظورة وغير منظورة جزئية وكلية تحققه فوائد لكل أو للبعض دون



**المستشار إبراهيم السليمان:
لا نستطيع أن نجزم بجدوى
إجازة يوم السبت**

تعيق كثير من الصفقات التجارية.
٣- زيادة التبادل التجاري وإيجاد مزيد
من الفرص في هذا المجال.
ب- الآثار الاجتماعية:
أرى أن من أهم الآثار الاجتماعية هو
زيادة العناية بيوم الجمعة والذي غالباً ما
يمثل قلقاً كونه في نهاية الأسبوع ويعقبه
عمل فإنه عند التغيير سيكون هو أول
إجازة الأسبوع مما يعطي هذا اليوم مزيد
من العناية والاهتمام.
أما الشيخ عبدالرحمن العلي يقول:
الآثار الاجتماعية أنه سيحدث خلل في
تنظيم العلاقات الاجتماعية من زيارات
وغيرها.

أما المهندس البوارى فيرى: إنه لا
جدل في أن التقاء رجال الصناعة
والتجارة ومختلف الأعمال خمسة أيام
عمل أفضل من أربعة أيام فقط بعد أن
أضيف يوم الخميس للعمل، وكانت
الإجازة لدينا منذ عقود لا تصل عدد
أصابع اليد الواحدة يوماً واحداً فقط هو
يوم الجمعة وأصبح اليوم أمام البنوك
ورجال الأعمال المتداولين مع الخارج يوماً
واحد إجازة وهو يوم السبت وبذلك



**م. محمد البواردي:
التغيير يحقق غرضاً
دينياً ودنياً**

بتوافق وتوحد العتلة الأسبوعية للموظفين
في الجهات الحكومية والخاصة، كما أن
هذا النظام سيؤدي إلى التخطيط السليم
والاستفادة من الوقت وإداته بصورة جيدة
عند السفر للخارج في الإجازات السنوية.
ويصر الأستاذ عبدالرحمن الجريسي
على ضرورة العمل طيلة أيام الأسبوع ما
عدا يوم الجمعة فيقول: إذا بحثنا عن
أفضل النتائج للاقتصاد السعودي فهو أن
نعمل ستة أيام في الأسبوع، لأننا كأمة
نحتاج إلى البناء والعطاء لنصل إلى مقام
الأمم الأخرى اقتصادياً.
ويقترح الدكتور خالد الديرعان
اقتراحين في هذا المجال:

- ١- توحيد العمل مع دول العالم وملاحقة
الصفقات التجارية والمالية.
- ٢- توحيد مواعيد السفر والقُدوم من وإلى
الخارج وضبط ذلك.
يبين فيه الدكتور الدخيل نقطتين:
أ- الآثار الاقتصادية هي التالي:
١- إعطاء مزيد من الوقت للتواصل بين
كافة القطاعات الأهلية والحكومية مع
الدول الأخرى.
٢- ردم الفجوة الحاصلة حالياً والتي



**د. فهاد الجميد:
التسمية العربية للأيام
تبدأ من يوم الأحد**

أساسياً في سرعة إنجاز الأعمال
وكفاعتها باعتبار أن فارق العتلة بين
الخميس والجمعة بالنسبة للمملكة والجمعة
والسبت بالنسبة للدول التي تطبق هذا
النظام هو فارق كبير، وإذا تم رسده
بحساب الأيام خلال عام فإنه يشكل فاقداً
كبيراً في الوقت ويكلف الكثير، ولا شك
أن توحيد أيام العتلة الأسبوعية مع بقية
دول العالم ذات الثقل الاقتصادي سيفيد
قطاع الأعمال الذي يصبه كثير من البطء
في ظل الوضع الحالي لاختلاف عتلة
نهاية الأسبوع وهو ما يشكل حجر عثرة
أمام تكامل الأعمال وانسيابها بشكل
سلس.

وفي الجانب الاجتماعي فإن نظام
العتلة المقترح ليس له آثار سلبية على
المجتمع بل سيؤدي إلى مزيد من
التواصل في نطاق الأسرة الواحدة وذلك

**د. العصيمي:
وسائل الاتصال سهلت تبادل
البيانات بأي وقت ويوم الخميس
هو اليوم الذهبي**

الشيخ عبدالرحمن العلي: إجازة السبت ستحدث خلال في تنظيم العلاقات الاجتماعية

يساعد النظام الإنسان المنغمس في أعماله في الداخل والخارج فيخصص له يوماً إلزامياً لم يكن موجوداً من قبل على هذا النحو المنسق فمن الناس من يعمل في الخارج يومي الخميس والجمعة ويعود لعمله هنا يومي السبت والأحد دون أن يلتقط لجسمه أنفاساً من الراحة، إذاً التضير لصالح الإنسان اجتماعياً ودينياً واقتصادياً صحياً بشيء كبير من النوازل الذ لا إفراط فيه ولا تقريط.

وعن الصعوبات التي تنجم عن تعارض العطلة الأسبوعية في المملكة مع مثيلاتها في الدول الأخرى؛

يقول الأستاذ علي الشدي: لا شك أن تعارض العطلة الأسبوعية في المملكة مع مثيلاتها في الدول الأخرى يخلق بعض الصعوبات في أوساط المستثمرين إذ أن الابتعاد عن أسواق المال مدة أربعة أيام في الأسبوع والبقاء فيها ثلاثة أيام فقط يؤدي إلى تحقيق خسائر ويفوت فرصة جني أرباح كان يمكن أن تتحقق في ظل النظام المقترح.

وقال الدكتور فهاد الحمد عضو المجلس: يكفي للتدليل على الصعوبات وحجم الآثار السلبية الناتجة عن هذا التعارض، أن هناك شبه انعدام للاتصال والتواصل في المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والعلمية والثقافية لمدة أربعة أيام بيننا وبين معظم دول العالم شرقاً وغرباً والتي تأخذ بيومي السبت والأحد من كل أسبوع عطلة أسبوعية.

في حين يقول الأستاذ عبدالرحمن

الجريسي: إنه ما من شك في أن تعارض العطلة الأسبوعية في المملكة مع دول العالم الأخرى يتسبب في تأخير كثير من الاتصالات ولكن هذا - أبداً - لا يبهر أن تتنازل عن ما فيه مصالحنا، نخالف الشرع ونتخذ عيد اليهود إجازة رسمية لنا بل ما يجب فعله أن نعمل أفضل من ذلك كله وهو أن نكتفي بيوم الجمعة عطلة رسمية وبهذا نستطيع أن نحقق هدف العطاء الحاد.

فيما يرى الدكتور خالد الديرعان فقدان بعض المكاسب المادية والاقتصادية، والسياحية خاصة إذا أردنا أن نجذب الآخرين لزيارة بلدنا هي أكبر الصعوبات. أما الشيخ عبدالعزيز الدخيل يقول: يمكن الرجوع في ذلك لما ذكر آنفاً ولعل ما ذكر في مقدمة الاستبانة يوضع تلك الصعوبات.

وقال المهندس البواردي: انفصال أربعة أيام عن التواصل بين الداخل والخارج تجارياً ودبلوماسياً وعلاقات حضارية وثقافية رسمية أو شبه رسمية، حيث يؤثر تباين العطلات الأسبوعية على التوافق في الحضور والغياب واللقاءات والإجراءات، كما أن هذا قد يشجع الدول العربية والإسلامية إلى تحويل عطلاتها الأسبوعية التي غيرتها حديثاً إلى يوم السبت والأحد فتحدث التغيير الأصح لتكون يومي الجمعة والسبت، وبما أن المملكة العربية السعودية هي أمام ورائدة وقائدة الأمة الإسلامية فإن عليها أن تقوم بالدور الذي شرفت له فتتصل بالدول العربية والإسلامية لتوحيد العطلة الأسبوعية ليومي الجمعة والسبت لتوحيد مواقف ومشاعر المسلمين ولأن خصوصية علاقاتهم تتطلب توحداً في يوم الإجازة، وليكن ذلك عن طريق الجامعة العربية أو عن طريق مجلس الشورى.

عن اقتراحات موعد العطلة الجديدة؛

يقترح الأستاذ الشدي: يومي الجمعة والسبت.

ويرى عضو المجلس الدكتور فهاد الحمد أنه ما دام إنه ليوم الجمعة أهمية خاصة لدينا باعتبارنا مهد الرسالة ونحتضن الحرمين الشريفين، ويتعذر بالتالي العمل فيها، لذا أقترح أن تكون العطلة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت مثل ما هو معمول في بعض الدول الإسلامية، وهذا الاقتراح يتفق مع التسمية العربية لأيام الأسبوع، بحيث يكون العمل أيام الأحد، الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء، والخميس (خمسة أيام).

كما يقترح الأستاذ عبدالرحمن الجريسي: أن نكتفي بيوم واحد هو يوم الجمعة.

فيما خالفهم الدكتور خالد الديرعان ورأى أن تكون العطلة الجديدة (السبت والأحد) وأن يكون دوام يوم الجمعة من ٧،٣٠ صباحاً وحتى ١١ صباحاً فقط حتى لا نعمل وقت صلاة الجمعة.

واقترح الشيخ عبدالعزيز الدخيل وعبدالرحمن العلي أن تكون يومي الجمعة والسبت.

أما المهندس محمد البواري فيرى أن موعد العطلة الأسبوعية الجديد الجمعة والسبت رأي صائب وهو ما تعنيه مسميات الأيام ويتفق مع الواجبات الدينية والاجتماعية والمصالح الاقتصادية والصناعية والمصرفية ولا غبار عليه ولا اعتراض ولا مأخذ بل محاسن.

عن الحلول الأخرى؛

يقول الأستاذ علي الشدي: إن الهدف من تغيير العطلة الأسبوعية هو التواءم والانسجام مع المحيط العالمي للاستفادة من الوقت المشترك لأقصى درجة دون

أ.علي الشدي؛ من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى خلل وعدم الالتزام

فيما رأى الأستاذ عبدالرحمن الجريسي أن المجتمع لن يتقبل الفكرة وستترك أثراً مؤلماً.

أما الدكتور الديرعان يقول: بالتعود فمئذ ٢٥ سنة كنا نعمل يوم الخميس وكان الأمر عادي وعندما أصبح الخميس عطلة تعودنا على ذلك وأصبح مقبولاً.

فلنبداً تجربة لمدة ٦ شهور لمعرفة السلبيات والإيجابيات ومن ثم نحكم على الأمر بشكل صحيح.

ويقول الشيخ الدخيل سيكون هناك صعوبات في البداية لكن بعد فترة سوف يتقبل الناس ذلك ويتعودون عليه.

وقال الشيخ العلي: أظن أنه سيكون تغير كبير في حياتهم العملية والاجتماعية ولكنهم لا يلبثون أن يعتادوا عليه.

ويرى المهندس البواردي أن المجتمع سيتقبل الفكرة بصدر رحب، إلا لدى من في طبعه حب الاعتراض لمجرد الاعتراض وهؤلاء قلة وأسبابهم واهية غير منطقية ولا مقنعة ولعل أصدقاغا في العالم غير العربي والإسلامي ينضمون إلينا في هذا.

أما الدكتور عبدالرحمن العيصمي فلا يتفق مع تغير الموعد إلى يوم السبت لعدة أسباب منها: الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، ويقول: إننا كمسلمين لدينا استقلاليتنا التي نعتز بها وحتى وإن كانت التجارب في مثل هذا الميدان ناجحة وضع قوسين بين «إن كانت»، فهي في حال تعارضها مع تعاليم ديننا الحنيف سوف ترفض سيما وأن البدائل موجودة مع عدم إغفال أن مثل هذه المقترحات قد لا تخلو من أبعاد سياسية وإذا نظرنا للمسألة اقتصادياً، فالكل يعلم أننا في وسط العالم

مما يضطر الإدارات المسؤولة إلى تطبيق نظام صارم لفرض الالتزام، كما أنه قد يحدث بعض الارتباك نتيجة التغيير مما يستدعي ترتيب الأولويات على المستوى الفردي والجماعي.

أما الأستاذ الجريسي يقول: السلبية التي تنتج عن هذا تشعر المواطن بأنه اتخذ من عطة اليهود عطلة له.

أما الدكتور الديرعان يقول: لا أرى أن هناك أي سلبيات فإيجابيات أكثر. ويقول الشيخ الدخيل في نظري لا يوجد سلبيات.

أما الشيخ العلي فيقول: لا أظن أنه سيحدث أي سلبيات إلا إن كان هناك سلبيات فردية يمكن تخطيها.

فيما رأى المهندس محمد البواردي: أنه لا تبدو هناك سلبيات إنما يبدو تواتر الإيجابيات صغيرة وكبيرة ومتنوعة، ومنها على سبيل المثال أن أكثر المناسبات المسائية تكون في ليلة الجمعة فلا يضطر من بدأ إجازته يوم الخميس أن يعود من أجلها وإنما ينجزها ويؤدي صلاة الجمعة ثم يتفرغ في يوم السبت للنوم والراحة.

عن كيفية تقبل المجتمع تغيير الموعد:

يقول الأستاذ الشدي: لابد من التوعية الإعلامية المبكرة لهذا التغيير من خلال الندوات والمقالات عبر الصحف والأجهزة المرئية والمسموعة، والتوضيح أن هذا التغيير اقتضته المصلحة العامة للتواؤم والانسجام مع قطاعات الأعمال في مختلف دول العالم.

أما الدكتور فهاد الحمد عضو المجلس يقول: أي تغيير لما ألفه الناس سيكون صعباً في البداية، بيد أن الناس هنا سيتعودون على ذلك سريعاً مع التسمية العربية لأيام الأسبوع، بحيث يكون اليوم الأول في الأسبوع هو الأحد.

هدر الوقت والمال، ويقول ربّما يحتاج التأقلم على النظام الجديد لبعض الوقت للتعود عليه شأنه شأن أي تغيير يطرأ في حياة الناس، ويمكن التدرج في تطبيق العطلة الأسبوعية المقترحة بدءاً بالمؤسسات المالية وهيئة سوق المال، وسوف تليها بصورة تلقائية وكرد فعل طبيعي الكثير من الشركات والمؤسسات المرتبطة مثل مكاتب الخدمات والاستشارات المالية والاقتصادية ومراجعي الحسابات، وبعد فترة وبدراسة النتائج تطبيق العطلة الجديدة على المؤسسات الرسمية.

فيما اقترح الأستاذ الجريسي: أن الحل الأمثل أن تكون العطلة يوم واحد يوم الجمعة لأن الأمم التي وصلت إلى مستوى متقدم مثل ألمانيا واليابان كانوا يعلمون طيل أيام الأسبوع وكانوا يعملون ١٤ ساعة يومياً.

أما الدكتور الديرعان قال: لا يوجد للأسف، فأما أن تكون مع الآخرين ونوفق بين ما يريدون وما نريد أو نبقى كما نحن! ومع ذلك فإنني لا أرى أي صعوبة في عملية التوفيق، فالأمر بسيط للغاية ولنجرب عطلة (السبت والأحد) مدة ست شهور لمعرفة إيجابيات وسلبيات ذلك.

ويقول المهندس البواردي: لا حل أفضل، المهم أن أقرت الفكرة فليكن أول تطبيق إجازة يومي الخميس والجمعة ويقال للموظفين في القطاعين لا تحضروا يوم السبت القادم وبدلاً منه احضروا يوم الخميس ولتكن هذه هي البداية فقط.

عن السلبيات التي يمكن أن تنجم عن تغيير موعد العطلة:

قال الأستاذ علي الشدي: من الطبيعي أن يؤدي عدم التعود على نظام العطلة الجديدة إلى خلل قد يحدث في بداية التطبيق ربما يؤدي إلى عدم الالتزام

الشيخ عبدالعزيز الدخيل: هذا المقترح سيزيد من العناية بيوم الجمعة

القديم «آسيا، أوروبا، أفريقيا» فدل كالاليابان والصين يتفقون معنا ساعتين أو ثلاث وكذلك الأمر مع قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية وتتفق مع أوروبا ما يقارب من الأربع ساعات بالتمام ثم إنك تعلم أن وسائل الاتصال الحديثة جعلت تبادل البيانات والمعلومات غير مرتبط بوقت معين بسبب لتسارع الزمنى.

ثم إن معظم البنوك تتعامل في معظم نظمها وتبادل معلوماتها في أوقات ما يسمى «خارج الدوام الرسمي» ولها كادر رسمي للمضاربات وتبادل المعلومات في أوقات معينة ومتفق عليها ولو أن النظام السائد والحالي أظن بالبنوك كما يرى البعض فكيف تفسر هذه الأرباح الهائلة للبنوك الآن ثم إن هذا النظام الذي يرى «إجازة يوم السبت» في حال تطبيقه سيحدث إرباكاً اقتصادياً بسبب أن بعض المؤسسات والقطاعات الأهلية تعمل يوم السبت مما يقلل من الإنجازية العامة لدى المجتمع ثم إنك ترى أن البنوك - أصلاً - قد اعتمدت يوم الخميس إجازة بعد أن كان دواماً رسمياً فهي أدري بتعاملاتها ومصالحها.

أما من الناحية الاجتماعية والتربوية فيتحدث الدكتور عبدالمحسن عن الإرباك الذي سيحدثه هذا النظام في حال تم العمل به إذا أن يوم الخميس يمثل اليوم الذهبي وأن طبيعة يوم الجمعة تجعل منه يوماً اجتماعياً فهو عيد للمسلمين لذلك لا يمكن الاستعاضة عن يوم الخميس بيوم السبت نظراً لخصوصية يوم الجمعة وصلوة الجمعة كما أن في يوم الجمعة استعداد لما يليه من أعمال يوم السبت

الذي هو أول الأسبوع.

ثم إن السؤال سيكون مطروحاً للامة والرأي العام وليس لنا أن نغلب مصالح جهات أو مؤسسات خاصة على حساب راحة العامة ولكم أن تضعوا استفتاء في ذلك ثم علينا أن نعود للدول المجاورة التي اعتمدت هذا النظام هل استفادت وهل سلمت من سلبياته في قطاعها الخاص وفي مجتمعتها؟

وأشار الأستاذ إبراهيم بن عبدالله السليمان المستشار بمكتب معالي رئيس مجلس الشورى إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١١٩٢ وتاريخ ١٣٩٥/٩/٤هـ وأنه قد حدد عدد أيام الأسبوع بخمسة أيام من السبت إلى الأربعاء اعتباراً من ١٣٩٥/١٠/٦هـ، وقال: الأصل أنه لا يوجد ما يمنع إلغاء إجازة يوم الخميس سواء من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، كما لا نستطيع أن نجزم بجدوى استبدال الإجازة بحيث يكون الجمعة والسبت بدلاً من الخميس والجمعة لعدة أمور:

أولها: أن الموضوع يحتاج إلى دراسة متأنية تؤخذ بالحسبان العوامل الدينية والاقتصادية والاجتماعية، فالنسبة للعوامل الدينية فإن القطاع الخاص لن يستطيع أن يبقى يوم الجمعة إجازة مفتوحة لجميع العاملين لديه إذ سوف يؤثر ذلك على العبادات ويوم الجمعة يوم عيد عند المسلمين، أما النواحي الاقتصادية فهذا يحتاج إلى معرفة الجدوى الاقتصادية بالتحليل والدراسة كذلك النواحي الاجتماعية فكما هو معلوم فإن العلاقات الاجتماعية والأسرية غالباً ما تتم

أ. عبد الرحمن الجريسي:
لا نريد أن نقلد اليهود
ويكفينا يوم الجمعة إجازة
كي نبقى ونعمل

د. خالد الدريعان: أقترح أن نعمل يوم الجمعة وأن تكون الإجازة يومي السبت والأحد

يوم الجمعة وهذا سوف يؤثر على مثل هذه العلاقات.

وفي النهاية يجب أن يمثل كفة هذا التعديل لصالحنا وإلا فلا؛ لأن التغيير لا يجب أن يكون من باب التقليد أو التغيير فالدول المجاورة ربما أنها راعت النسبة الكبيرة من المقيمين بها من غير المسلمين مما جعلهم يستبدلون الخميس بالسبت، أما المردود الاقتصادي للبلد فلا شك أن عامل الوقت قد يدخل كميزة في سرعة إنجاز الأعمال لأن الفارق بيننا وبين الدول التي تعتمد الجمعة والسبت هو فارق مؤثر ويجب تقريبه لأن هناك تقريباً فارق في الأيام يقدر ٢٤ يوماً وهذا بالتأكيد له تأثير في عالم المال والأعمال.

الدول المجاورة بدأت في تطبيق أيام الإجازة الجمعة والسبت وبعد فترة وجيزة بدأت تفكر في تغيير إلى السبت والأحد وهذا يدل على أن القرار لم يكن مدروساً. بالنسبة لتوافق الوقت هل نحن يجب أن نوافق الشرق والغرب؟ وهناك فرق زمني بين الشرق وبين الغرب أو يجب أن نوافق أوروبا وفي كلا الأحوال هناك فارق زمني بين الجميع، ولعلي أخلص بالقول بأن مسألة تغيير الإجازة من الخميس والجمعة إلى الجمعة والسبت مسألة تحتاج لشيء من التأني فلكل ظروفها ولا يجب أن نركز فقط على الناحية الاقتصادية دون الدينية والاجتماعية، وكما أعلم بأن رجال الأعمال لم يفرطوا في أيام الخميس والجمعة بل ربما يستغلون هذه الأيام بعقد صفقات تجارية في الخارج كما أن البنوك لا ترتبط بالوقت فهي تعمل على مدار الساعة.